**دفاتر السياسة والقانون المجلد: 13 / العدد: 01(2021) ص ص:405 -418**

# تسييس الطائفية وآثاره على أمن الدولة والمجتمع: دروس من الحالتين اللبنانية والعراقية

# *The Politicization of Sectarianism and Its Effects on State and Society Security: Lessons from the Lebanese and Iraqi Cases*

**محمد الطاهر عديلة[1]**
جامعة المسيلة، الجزائر، mohamedtahar.adila@univ-msila.dz
**نور الدين حشود**
جامعة ورقلة، الجزائر، noureddine.hachoud@univ-ouargla.dz
**جمـــال منصر**
جامعة قالمة، الجزائر، menanceur.djamel@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: اليوم / الشهر / السنة* تاريخ المراجعة:اليوم / الشهر / السنة* تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفكيك ظاهرة الطائفية السياسية في المجتمعات التعددية وآثارها على أمن واستقرار الدولة والمجتمع، مستعينة في ذلك بما يمكن استخلاصه من الحالتين اللبنانية والعراقية. وقد تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والمقارن في تحديد خصائص الظاهرة وأسباب قيامها وآثارها والحلول الممكنة للحد منها. وتوصلت الدراسة إلى أن تسييس الطائفية يرتبط في المقام الأول بهشاشة الدولة وضعفها، وبتوظيفها من طرف النخب السياسية أو حتى من طرف قوى خارجية من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة، يمكن أن تهدد الإستقرار العام للدولة وللمجتمع معا. ويكمن الحل في تقوية مؤسسة الدولة عبر دمقرطتها، ودمقرطة الحياة السياسية بشكل عام.

**الكلمات المفتاحية:** الطائفة، الطائفية السياسية، أمن الدولة والمجتمع، لبنان والعراق.

***Abstract:***

*This study aims to analyze the phenomenon of political sectarianism in plural societies and its effects on the security of the state and society, with the help of what can be drawn from the Lebanese and Iraqi cases. We have relied on the descriptive and comparative method in determining the characteristics of the phenomenon, its causes, its effects and possible solutions to minimize it. The study found that the politicization of sectarianism is linked to the fragility and weakness of the state, and its employment by political elites or even by external forces in order to achieve narrow private interests that could threaten the general stability of the state and society together. The solution lies in strengthening the state institution through the democratization of political life in general.*

***Keywords:*** *Sect, political sectarianism, State and society security, Lebanon and Iraq.*

[1] **المؤلف المرسل:** محمد الطاهر عديلة.

**مقدمة:**

يحظى موضوع الطائفية السياسية بأهمية متزايدة في الدوائر العلمية الأكاديمية ودوائر صنع القرار السياسي على حد سواء، وذلك بالتزامن مع ما تعرفه الظاهرة من انتشار وتمدد في عدد من البلدان العربية بعد أحداث ما وصف بالربيع العربي: العراق، سوريا، البحرين، واليمن، فضلا عن لبنان الحالة المرجعية عند الحديث عن الطائفية. ومع ما تحمله من تهديد واحتراب طائفي داخلي يطال وجود الدولة في حد ذاته مثل حالة العراق، أو يمتد ليشعل صراعات طائفية إقليمية تهدد الإستقرار والأمن الإقليمي (السعودية وإيران). بالإضافة إلى ما يتعلق بحقوق وحريات المواطنين، وقضايا العدالة والتنمية وتوزيع الثروة والتمكين السياسي.

**أهمية الموضوع:**

تنبع أهمية دراسة ظاهرة الطائفية السياسية من عودة انبعاثها وظهورها في العديد من الدول العربية التي تشهد حالة من الفوضى وعدم الإستقرار الداخلي، ومثالها العراق الذي عرف موجة من العنف والإقتتال الطائفي ما بين العامين 2006 و2007. ومن كمونية الظاهرة في عدد من الدول العربية الأخرى التي تختمر فيها الطائفية بانتظار ما يشعل فتيلها. ومن طبيعة المجتمعات الإنقسامية بشكل عام، والتي تشكل بيئة خصبة لاستنبات الطائفية.

**الأهداف:**

يتمثل الهدف الأول في إيضاح وتبيان الفارق الجوهري بين مفهوم الطائفة أو الجماعة كمكون أساسي لأي مجتمع، يُعبر عن ميزة الإختلاف والتنوع، ولا يثير أي مشكلة في حد ذاته، وبين مفهوم الطائفية السياسية الذي يعني إقحام هذه الجماعات وتوظيفها في لعبة السياسة والمصالح. ويتمثل الهدف الثاني في إبراز أسباب وخطورة قيام الطائفية السياسية في الدولة على أمن واستقرار المجتمع والدولة على حد سواء، وكذا الآليات والسبل التي يمكن اتباعها للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

**الإشكالية:**

نسعى من خلال هذا المقال إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما المقصود بتسييس الطائفية؟ وما الآثار المترتبة عنها عامة وتحديدا بالنسبة لدولتي لبنان والعراق، فيما يتعلق بأمن واستقرار المجتمع والدولة معا؟ وكيف يمكن الحد من الآثار السلبية المحتملة لها؟

**الفرضية:**

يؤدي تسييس الطائفية إلى قيام هويات طائفية متعددة تهدد وحدة الهوية السياسية للدولة وتماسك النظام السياسي والدولة ككل، ويعرض أمنها واستقرارها السياسي والمجتمعي إلى خطر الإحتراب الطائفي الداخلي، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال آثارها المترتبة عنها في كل من لبنان والعراق.

**المقاربة المنهجية:**

اعتمدنا في هذا المقال على كل من المنهجين الوصفي والمقارن. يُمكِّننا الأول من تفكيك ظاهرة الطائفية السياسية، تحديد مكوناتها، ورصد أهم المراحل التي تمر بها عملية تسييس الطائفية، كما يمكننا من تتبع وتحديد آثارها على مختلف الجوانب التي تمس المجتمع والدولة معا. ويُمكننا المنهج المقارن من إدراك وتحديد التماثلات والإختلافات المتعلقة بتسييس الطائفية في كل من لبنان والعراق من جهة، ومن جهة أخرى معرفة وتحليل الآثار السلبية الناجمة عن وجودها قياسا بالمجتمعات والدول التي تعرف غياب هذه الظاهرة.

**هيكلة المقال:**

للإجابة عن الأسئلة التي طرحناها اعتمدنا على العناصر التالية:

أولا: مفهوم الطائفية السياسية.
ثانيا: أسباب تسييس الطائفية في المنطقة العربية.
ثالثا: أثر تسييس الطائفية على أمن دولتي لبنان والعراق.
رابعا: إمكانية الحد من الآثار السلبية لتسييس الطائفية.

## 1. مفهوم الطائفية السياسية.

تتجاذب "الطائفية" حقول معرفيّة متعدّدة، حيث يتم ربطها في مجال الدراسات النفسية بدراسة السلوك الطائفي، وفي مجال الدراسات السياسيّة باعتبارها آلية من آليات التنافس السياسي والحزبي للحصول على السلطة والإستئثار بها، وفي مجال الدراسات الدينية باعتبارها فهما مخصوصا للدين يتميّز به أصحابه عن غيرهم، وعلى المستوى الفلسفي يتم ربطها بإشكالية الهوية وعلاقة الهوية الطائفية بالهويّات الأخرى (https://goo.gl/7q4BBd). وعليه يمكن القول ابتداء انه لا توجد طائفية واحدة بل طائفيات متعددة، وذلك بحسب السياقات الفكرية، الدينية، التاريخية، السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية التي نشأت وتشكلت فيها. ومع أنها تتداخل وتتقاطع فيما بينها، إلا أن ما يعنينا هنا هو الطائفية في بعدها السياسي.

تعتبر الطائفية من المفاهيم المتنازع عليها بشكل جوهري، إذ لا نجد لها تعريفا يحيط بكامل جوانبها. في هذا الصدد، يتساءل فنار حداد: ما هي الطائفية؟ هل هي شيء محسوس أو ممارس؟ هل هي عقلية أم سياسة؟ هل هي مرادفة للسياسات التي تركز على الهوية أم أنها تقتصر على الكراهية الطائفية؟ هل هي قضية اجتماعية أم دينية أم سياسية؟ (Haddad, 2017, p363). يجيب حداد أنه في الغالبية العظمى من الدراسات والبحوث التي تعرضت لموضوع الطائفية، تُركت العبارة بدون تعريف، ففي مسح حديث لأكثر من 120 دراسة عن الطائفية، وجد أن ما يقرب من 70٪ من أصحابها لم يحاولوا تعريف المصطلح (Haddad, 2020, p125). لكن هذا لا يمنع من محاولة تحديد ما نقصده بالطائفية.

من الناحية اللغوية، يشير باسكال بولهول Pascal Boulhol إلى أن كلمة طائفة Sect تأتي من الأصل اللاتيني Secta، والتي تعني: "خطّاً أو قاعدةً للسلوك"، "مذهبا" Maxime، أو "الفريق" Parti الذي يتبعه المرء. وتدل كلمة Secta نفسها، من حيث أنها صفة، على فعل sequi يتسلسل، أي يتابع suivre، وهو المعنى الذي كان معروفا لدى المفكرين والكتاب اللاتينيين في القرون الأولى. وتخلو كلمة طائفة في الأصل من أي دلالات سلبية، لكن الإستخدام المسيحي لها أضفى عليها مسحة دينية، لتشير إلى الجماعات الدينية المنشقة والمعارضة للكنيسة. وقد تم التحول إلى هذا المعنى للطائفة بعد أن أصبحت الميسيحية الأورثوذوكسية الدين الرسمي للدولة بين عامي 391 و392م (Boulhol, 2002, pp 5-7).

وفي اللغة العربية، ورد في لسان العرب أن الطائفة من الشيء: جزء منه؛ والطائفة: الجماعة من الناس (ابن منظور، 1981، ص2723). وفي المعجم الوسيط، هي الجماعة والفرقة (مجمع اللغة العربية، 2004، ص571). وفي معجم شمس العلوم هي القطعة من كل شيء. يقال: طائفة من الناس، وطائفة من الليل ونحو ذلك، قال الله تعالى: (وَلْيَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (الحميري، ص150). وكلمة الطائفة في غالبية آيات القران الكريم لا تحمل أي معان سلبية أو إيجابية، فهي وصفية وليست معيارية (بشارة 2018، ص104). والطائفي هو المنتسب إلى الطائفة، والمتعصب لها. وورد في قاموس أكسفورد أن الطائفي هو "الشخص الذي يتبع بشكل متعنت طائفة معينة ويرفض الاعتراف بالطوائف الأخرى، ويسلب حقوقها بدافع التعصب لطائفته في جميع الظروف والأحوال" (ربيع 2017، ص120). والطائفية هي التعصب لطائفة معينة (مجمع اللغة العربية، ص571). غير أن كلمة طائفية حديثة نسبيا في اللغة العربية، بخلاف كلمة طائفة المعروفة منذ القدم (بشارة، ص25). والطائفية هنا، ليست لازمة ضرورية لوجود الطوائف في مجتمع ما، بل هي رهنٌ بسياقات المجتمع الذي تنشأ فيه، وأخرى خارجية عنه (بيضون 2012-2013، ص209).

من الناحية الإصطلاحية، وفي تمييزه بين الكنيسة Church والطائفة Sect، يعتقد ارنست ترويلتش Ernst Troeltsch أن هذه الأخيرة هي "وصف لتلك الجماعات التي ترفض التقيد الحرفي والنصي بتعاليم المسيحية" (Baker, 2018, p2). ويذهب Johnson إلى أن الطائفة هي "جماعة دينية أيضا على غرار الكنيسة، ولكنها ترفض الإندماج في البيئة الإجتماعية الموجودة فعلا"، وعلى هذا الأساس، فإن الجماعات الأكثر طائفية هي تلك التي يعتقد أعضاؤها أو أفرادها أنهم أكثر خصوصية وتمايزا عن بقية أفراد المجتمع، وبالتالي هي المرشحة إلى أن تكون أكثر توترا وعنفا ضد الآخرين، بينما الجماعات الأقل توترا، هي تلك التي يعتقد أفرادها أنهم أقل خصوصية وتمايزا عن الآخرين، وبالتالي أقل إقصائية وأكثر اندماجا في المجتمع (Baker, p2).

ويشير جوزيف باكر إلى أن مفهوم الطائفة يتداخل ويتقاطع بشكل كبير مع مفهوم "الأصولية" Fundamentalism، من حيث أن جماعة الأصوليين يرفضون الإنخراط والإندماج في مجتمع الحداثة القائم،

ويسعون إلى المحافظة على هويتهم الدينية من أخطار العلمانية والتعددية الثقافية والعولمة. فكلا من الطائفيين والأصوليين يبحثان عن المحافظة على هويتهم الإجتماعية المتميزة عن باقي فئات المجتمع (Baker, p2). من مميزات الجماعات الطائفية أو الأصولية فيما يخص التوجهات السلوكية والإيديولوجية أنهم صارمون ومتصلبون ضد المخالفين لهم، كما يعتبرون أنفسهم متفردين ومتميزين عن الآخرين، وأنهم دائما على صواب ويستحقون الجزاء والثواب وأن الآخرين على خطأ ويستحقون العقاب. ويقر باكر أنه في حالات كثيرة، يتم استخدام الطائفة والأصولية بشكل مترادف، والدراسة المكثفة للجماعة الأصولية حلت محل الطائفة. وأن الأصولية، مثل الطائفة، قد ولدت من المسيحية البروتستانتية (Baker, p3).

في سياق آخر، يشير وجيه قانصو إلى أن الطائفة هي "تسمية لوحدة اجتماعية ذات مُتّحدٍ ديني خاص"، وهي تشير الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد (قانصو 2012، ص167). والمقصود هنا هو الطائفة الدينية. ويذهب فنار حداد إلى أن مصطلح الطائفية هو في الواقع اختزال لـ "مجموعة متنوعة من الرموز، السلوكيات والأفعال والمواقف والظواهر الأخرى المتعلقة بالهوية الطائفية (Haddad, 2020, p126). بينما يرى امبارك حامدي أن مصطلح "طائفة" يشير إلى "فئة أو جماعة أو فرقة أو ملّة أو نحلة ذات خصوصية مذهبية أو دينية أو عرقية، تتيح لها اكتساب هويّة خاصة تميزها عن باقي الجماعات (الهويات) الأخرى التي تشاركها في الوطن أو في الأمّة أو في الدّين، وهي هوية تحدد الـ (أنا) والآخر في الوقت ذاته" (https://goo.gl/7q4BBd).

ويذهب عامل مهدي إلى أنه أصبح من الشائع ومن المسلم به الإستناد إلى تعريف ميشال شيحا للطائفة، استخلاصا من التجربة ومن التاريخ اللبناني، على أنها "كيان اجتماعي قائم بذاته، متماسك بلحمته الداخلية، عميق الجذور في وجوده، حتى يكاد يكون في حاضره ما كان، قبل، في ماضيه، متكررا بلا تغيير" (مهدي، 2003، ص13). يناقض مهدي هذا الفهم والتعريف للطائفة بقوله "ماذا لو كانت الطائفة ... ليست شيئا، بل علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية الإجتماعية الكولونيالية اللبنانية؟" (مهدي، ص 20).

بموجب التعاريف السابقة، تعد الطوائف كيانات اجتماعية، حقيقية أو متخيلة، يمكن أن تجعل المجتمع تعدديا من حيث الطوائف (مجتمع متعدد الطوائف)، لكن ليس بالضرورة أن يكون المجتمع (طائفيا)، ولا أن تنشأ دولة طائفية (غليون، 2012، ص13). ولكن يحدث التحوّل من الطائفة إلى الطائفية عندما يتم التعصب إلى جماعة أو طائفة من البشر وتحديد الموقف من الآخرين بعد تصنيفهم بموجب هذه الإنتماءات (بشارة، 2018، ص08). وتتحول إلى طائفية سياسية عندما يتم استخدام أو توظيف الطوائف أو الهويات الطائفية في لعبة السياسة والمصالح. وبمعنى آخر، تجري عملية تطييف sectarianization للمجتمع وللدولة. حيث يجادل ريموند هينيبوش أن الخطوة الأولى نحو التطييف وصولا إلى الطائفية السياسية هي تسييس الطائفية، وذلك بغرض الحصول على مكاسب وموارد جديدة، بحيث يتم تحفيز رجال الأعمال السياسيين لاستخدام الطائفية لتعبئة الطوائف في تنافس داخلي على الموارد (Hinnebusch, 2016, p1). ويؤكد كل من نادر هاشمي وداني بوستيل المعنى نفسه لعملية التطييف، لكن يضيفان عوامل أخرى تدخل في عملية التطييف مثل الديناميكيات المجتمعية، وهشاشة بنية الدولة، وكذا التنافس الجيوسياسي الخارجي (Hashemi & Postel, 2017, p3).

ويستخدم الباحثون الطائفية والطائفية السياسية بشكل مترادف، ففي الكثير من التعاريف يتم استخدام مصطلح الطائفية ليشير إلى إقحام وتوظيف الهويات الطائفية في لعبة السياسة. حيث يشير روبنسون ورفاقه، مثلا، إلى أن الطائفية تعني "تسييس الهوية المجتمعية الدينية، وانتماء المرء الطائفي ليس سوى جزءا واحد من هويته، والتي تشمل أيضا الانتماءات القومية والعرقية والطبقية وغيرها" (Robinson et all, 2018, p2). ويُعرّف جيفري مارتيني ورفاقه الطائفية على أنها "تسييس هوية مجموعة دينية، أو عرقية أو نسبية أخرى (هوية جماعية أخرى)". كما يعرف فالح عبد الجبار الطائفية بأنها "تسييس الهوية [الدينية] باعتبارها الوحدة للعمل الجماعي" (مارتيني، كاي، واسّر، 2019، ص7). ويورد وجيه قانصو تعريفا للطائفية على أنها "توصيف وتسمية لوضع سياسي معين يكون للطائفة فيه وظيفة تتعدى بنيتها الثقافية ومضمونها الديني ونظم القرابة في داخلها"، ليؤكد بأنها مصطلح سياسي أكثر مما هي ثقافي أو ديني (قانصو، ص167).

هناك من نظر إلى الطائفية بوصفها نظاما سياسيا، حيث جاء في موسوعة السياسة أن الطائفية هي "نظام سياسي اجتماعي متخلف، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية، تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي" (الكيالي، ص745). وهناك من جعلها صفة للدولة، فيعرف السامرائي الدولة الطائفية بتلك "التي تميز بين رعاياها في التوظيف والمكافأة وإعطاء المسؤولية وتوزيع الحقوق والواجبات على اختلافها، لا على أساس المساواة كأصل، ثم الكفاءة ودرجة العطاء بعد ذلك، وإنما على أساس الإنتماء الطائفي" (السامرائي، 1993، ص46). ويذهب أحمد العوفي إلى اعتبار الطائفية تعبيرا عن علاقات متغيرة تنشأ بين الفرد والجماعة، ويدعو إلى الإستفادة من المنهج العلائقي في دراسة الطائفية عوضا عن المنهجين البنيوي والنَّزْعَاتي. فالتحليل البنيوي ينشغل بسؤال كيف تتصرف الطائفة إذا خضعت لعوامل معينة؟ وينشغل التحليل النزعاتي بالسؤال كيف يصبح الفرد طائفيا؟ بينما يركز التحليل العلائقي على السؤال كيف توجد الطائفة وكيف يرتبط الفرد بها؟ (العوفي، 2015، ص.ص 69-70).

وعند فنار حداد يحمل مصطلح الطائفية مدلولات عديدة، فهي عند البعض "سياسة دولة، هي شيء يجب تنفيذه، بدل أن تكون ظاهرة دينية أو اجتماعية". وفي تعريف آخر هي "الترويج للولاء الطائفي ونشره عن عمد في السعي لتحقيق الغايات السياسية". وفي حالات أخرى، يُستخدم المصطلح للإشارة إلى نظام حكم تصبح بموجبه الطائفية هي "تقسيم الدولة إلى مجتمعات منفصلة على أساس انتماءاتهم العرقية و / أو الدينية" (Haddad, 2017, p365). يعود فنار في دراسة أخرى ليشير إلى أن هناك من يعتقد أن الطائفية تشير إلى "المسائل الفقهية الخلافية"، في حين يفهمها آخر على أنها تعني "استغلال الفئات الطائفية في الجغرافيا السياسية"، ويراها ثالث بأنها تعني "مأسسة الهويات الطائفية في الحكم والسياسة الوطنية"، بينما يفترض الرابع أنها تشير إلى "الكراهية بين الطوائف وما إلى ذلك" (Haddad, 2020, p3). يجادل فنار أنه ليس أي من التعاريف المقدمة حول الطائفية صحيح أو خاطئ، فقط أن كل واحد منهم يركز على جانب مختلف لنفس الموضوع. وفي الغالب تُستخلص هذه التعاريف من دراسة الحالة اللبنانية.

حسب برهان غليون، تعمل الطائفية على تحويل الإختلاف الطبيعي الموجود في المجتمع إلى اختلاف مصطنع ومؤدلج، يتمّ تضخيمه وتوظيفه سياسيا من أجل تحقيق مكاسب معينة. وعليه، ينبغي عدم الخلط بين مفهومي الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة (الطائفية السياسية)، فالأول يعكس الحالة الطبيعية وربما الحتمية من التنوع والتعدد الديني والفكري والثقافي وحتى الإثني الموجود في المجتمع، بينما يعكس الثاني تمكن إحدى الطوائف الموجودة في المجتمع من حيازة السلطة السياسية واستخدامها في الحصول على امتيازات ومصالح خاصة بالطائفة دون الصالح العام، وعليه فإن الطائفية السياسية تنتمي إلى مجال السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة (https://bit.ly/3inBbKU).

لكن هذا التمييز بين الطائفية السياسية والدين لا يعني الإنفصال التام بينهما، فقد تتحول الطائفية الدينية إلى طائفية سياسية، وذلك حينما يتم استغلال واستخدام الإختلاف والتنوع الديني والمذهبي والعقائدي في تحقيق أغراض ومصالح سياسية واقتصادية، تكون حكرا على زعماء أو أبناء طائفة دينية معينة على حساب الطوائف الدينية الأخرى، وبهذا تصبح الطائفية السياسية نوعا من التحزب السياسي الذي تستغل فيه طائفة أو مجموعة من الطوائف الدين لأغراض دنيوية ومصالح فئوية خاصة (بن يزة، 2013، ص44).

## 2. أسباب تسييس الطائفية في المنطقة العربية.

يجادل ريموند هينيبوش أن انبعاث الطائفية والخطاب الطائفي بعد أحداث "الربيع العربي" 2011 قد جاءا نتيجة لفشل الدولة في المنطقة، حيث أجج هذا الفشل الصراع على السلطة داخل الدول وبينها عبر توظيف خطاب الطائفية، وسمح بمزيد من التدخل والنفوذ للقوى الخارجية التي لعبت كذلك على حبل الطائفية، تحقيقا لمصالحها في المنطقة (Hinnebusch, p1). ويُعضِّد عزمي بشارة ما ذهب إليه هينيبوش حينما اعتبر أن فشل الدولة الوطنية معطوفا على الصراعات الإقليمية قد أدى إلى ظهور الطائفية السياسية. ويتمثل هذا الفشل في "عجز الدولة الوطنية على دمج الجماعات على أساس المواطنة، وتحولات النخب السياسية في النظام والمعارضة إلى استثمار الهوية الطائفية في الصراع على الدولة" (بشارة، 2018، ص24).

واعتبر برهان غليون أن الطائفية السياسية لا تُفسر فشل السياسة والدولة الحديثتين، وإنما هذا الفشل هو الذي يُفسر المظاهر المختلفة لانبعاث الطائفية وتنامي صور استخدامها في المجتمع والدولة معا (غليون، 2014، ص30). وفي المنحى نفسه، اعتبر وجيه قانصو أن الطائفية هي نتيجة طبيعية لإخفاق سياسي، إنها مؤشر على اللاّدولة، قوة وضعفا، وجودا وعدما (قانصو، ص167).

وجادل كل من هاشمي وبوستال أن الإستبداد هو أساس أطروحة التطييف. فالإستبداد، وليس الدين، هو العامل الحاسم في عملية تسييس الطائفية، حيث تقوم الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط بالتلاعب عمدا بالهويات الطائفية بطرق مختلفة كإستراتيجية لتحريف مطالب التغيير السياسي بغية إدامة سلطتهم. "إن الصراع الطائفي في الشرق الأوسط اليوم هو إدامة الحكم السياسي عبر تعبئة الهوية" (Hashemi and Postel, p3). وبالنسبة لهينيبوش فقد استخدمت العديد من الأنظمة الاستبدادية الطائفية واحتوتها، كما الحال في سوريا والعراق (Hinnebusch, p2).

ويذهب مارتيني ورفاقه إلى أن الأنظمة السياسية تستخدم التعبئة الطائفية من أجل ضمان بقائها، كما في حالتي البحرين ولبنان. والأكثر من ذلك، أنها تعمل على منع ظهور أي حركة سياسية تتجاوز الأطر والتقاليد الطائفية السائدة. في هذا الصدد يقول جاستن جنغلر: "بالتأكيد، ليس انقضاء تلك العقود بدون ظهور حركة سياسية عابرة للطوائف ناجحة في البحرين أمراً عرضيا. تملك الدول مصلحةً مباشرةً في تَجنب مثل هذا الظهور، وهي تؤدي دوراً مباشراً في ذلك، إذ أن التنسيق العابِر للمجتمعات يمثل بمفرده تهديداً سياسياً حقيقياً للنظام" (مارتيني، كاي، واسّر، ص3).

ويرى روبنسون ورفاقه أن القمع الحكومي قد أدى دورا مهما في خلق مظالم طائفية في الشرق الأوسط. وبسبب عدم سماح الحكومات القمعية للأفراد بالتعبير عن آرائهم السياسية، فإن العديد من الناس يصنّفون على أساس هويات يمكن التعرف عليها ظاهريًا، مثل العرق أو الدين (Robinson et all, p 3).

هناك من ركز على دور النخب في عملية تسييس الطوائف، حيث تعمد النخب التي تعتمد على المحسوبية والزبائنية إلى تعزيز الطائفية وإعاقة التعاون العابر للطوائف (مارتيني، كاي، واسّر، ص X). ويذهب غليون إلى أن الطائفية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود نخب اجتماعية تتنافس في حقل السياسة من أجل تحقيق مكاسب سياسية خاصة، ولا يمكن لأي حركية أو صراع طائفي أن يندلع دون وجود نخب اجتماعية تؤطره وتقوده (https://bit.ly/3inBbKU). هينيبوش يؤكد على أن انتفاضة الشعوب العربية منذ 2011 ضد الأنظمة القائمة قد أدت إلى تزايد حدة الصراع على السلطة، وبالتالي فتحت المجال واسعا أمام الإستغلال الطائفي من طرف النخب، سواء الحاكمة أو التي في المعارضة. ففي سوريا والعراق والبحرين، أدى استخدام النخب للطائفية من أجل تعزيز نفوذهم ومصالحهم إلى إثارة الطائفية المضادة بين المعارضين (Hinnebusch, p2).

للعامل الخارجي أيضا نصيب من الإسهام في ظهور الطائفية السياسية، حيث تعمل الأطراف الدولية والقوى الأجنبية، تحقيقا لمصالحها الخاصة، على خلق وإذكاء الخلافات والصراعات الداخلية داخل الدول والمجتمعات، خاصة المتخلفة والضعيفة منها، حيث تعمد إلى توظيف كل ما من شأنه أن يؤجج الخلاف والصراع الداخلي، ولن تجد في ذلك أفضل من اللعب على وتر الطائفة والطائفية، بحيث تعمل على جر الطوائف إلى ميدان السياسة، وتدعمها من أجل الصراع على السلطة، وحتما ستدعم (بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي) الطرف أو الطائفة التي ترى أنها تخدم مصالحها مقارنة ببقية الطوائف الأخرى.

في السياق نفسه، يجادل هينيبوش أن الطائفية الحالية هي ظاهرة حديثة أثارها التدخل غير المسبوق للهيمنة الأمريكية العالمية في صراع القوة الإقليمي، فقد أدى انهيار الدولة العراقية وسط عنف هائل إلى اندلاع حرب أهلية بين السنة والشيعة، وأنشأت الولايات المتحدة نظامًا سياسيًا بديلاً مؤسسًا على الطائفية. وفّرت هذه الدولة الفاشلة مساحة ملائمة للجهاديين، بما في ذلك "القاعدة"، لإثارة الطائفية من خلال استهداف المساجد الشيعية، كما سمحت باختراق مكثف للعراق من قبل الشيعة العراقيين المدعومين من إيران والجهاديين المعادين للشيعة الذين يعبرون سوريا، وهو أمر غير مسبوق عبر الحدود الوطنية للصراع الطائفي (Hinnebusch, p2).

ويذهب روبنسون ورفاقه إلى أن تدخل الأطراف الخارجية يؤدي إلى تفاقم الطائفية عن طريق دعم الجوانب الطائفية في الصراعات الإقليمية، ويظهر هذا الأمر في شكل صراع جغرافي- سياسي على نطاق أكبر بين الدول

أو الجماعات التي تصور نفسها على أنها نموذج لـ "أبطال" طائفيين، من أجل زيادة سيطرتها ونفوذها الإقليمي. ويتجلى هذا الأمر مع الجهات الفاعلة من الدول بصورة أكثر شيوعا، ومثالها ما دار بين إيران والمملكة العربية السعودية. ويحدث هذا أيضا بين الجماعات الإسلامية متعددة الجنسيات (Robinson et all, p xi).

في الحالة العراقية، يؤكد لقاء مكي أن الاحتلال الأميركي للعراق سنة 2003 قد سَيَّسَ الطائفية وأكسبها بعدا رسميا، من خلال توزيع المناصب بالمُحاصَّة منذ مجلس الحكم في جويلية من العام نفسه، وقد ظلت هذه الممارسات الطائفية محصورة في نطاق السياسة، لتمتد إلى المجتمع بعد الحرب الطائفية 2006-2007. لقد تحولت الطائفية إلى حالة مؤسساتية، وذلك من خلال السياسات المتبعة في تكريس عملية توزيع السلطة والنفوذ والثروة على أساس طائفي وعرقي، وقد تحولت من تقليد سياسي مؤقت إلى نمط اجتماعي، اتخذ طابعا عنفيا ودمويًا، ولم يهدأ نسبيا إلا بعد إنجاز عمليات تغيير ديمغرافي واسعة النطاق في البلاد (مكي، 2018، ص.ص 128- 129).

يضيف برهان غليون مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تسييس الطائفية. أولها تعدد الإنتماءات الفردية والجماعية داخل المجتمع الواحد، مما يؤدي إلى ضعف الإنتماء العام المشترك، وبالتالي وجود هويات فرعية وثانوية تنافس الهوية العامة أو الجمعية للمجتمع. وثانيها وجود فكرة التعصب والإنحياز الذاتي اللذان يعملان على تحفيز وتقوية الإنتماءات الفردية والجماعية على حساب الإنتماء العام والجامع. وثالثها ارتباط الطائفية السياسية، في الغالب، بالدين والمذهب والعقيدة، إذ يميل الباحثون إلى المطابقة بين الطائفية السياسية وبين التعصب للدين والعقيدة. ورابعها ارتباط الطائفية السياسية بمسألة الأقليات، سواء كانت دينية أو اثنية أو غير ذلك (غليون، 1990، ص.ص 13-16).

نستخلص من كل ما سبق، أن الطائفية السياسية ليست ظاهرة طبيعية وحتمية اجتماعية كما الطائفة أو الجماعة، وإنما هي حالة طارئة تنتج عن مجموعة من العوامل والظروف التي تساهم في نشوئها وتعززها. وللإرادة البشرية دور كبير في ذلك، سواء تعلق الأمر بأفراد (الحكام مثلا)، أو نخب، أو جماعات (الأحزاب)، أو حكومات، أو دول وقوى أجنبية.

### 3. أثر تسييس الطائفية على أمن دولتي لبنان والعراق.

هناك من يحاجج بإمكانية أن يكون للطائفية السياسية مزايا وانعكاسات إيجابية على استقرار الدول والمجتمعات. والمثال الأبرز الذي يُساق هنا هو الحالة اللبنانية، خاصة بعد اتفاق الطائف سنة 1989. حيث يجادل جوزيف باحوط أن اللبنانيين، بفعل العامل الزمني والتجربة التاريخية، قد تعودوا على الطائفية، وأصبحت متأصلة في الروح الجماعية وفي السلوك الوطني. بل ويعتقدون أن نظامهم السياسي "الطائفي" هو أقل الخيارات سوءا مقارنة بدول مجاورة، خاصة بعد أحداث ما عرف بالربيع العربي 2011 (باحوط، 2016، ص7).

وقد ذهب العديد من المفكرين والباحثين، خاصة اللبنانيين منهم، إلى أن تبني الطائفية في لبنان كشكل للحكم وإدارة الشأن السياسي كان حتمية أكثر منه خيارا. إذ يقول أنطوان مسرّة: "ليس حلا لدياليكتيكية الدولة والطوائف في لبنان إلغاء طرف من المعادلة. لا وجود للطوائف في لبنان بدون الدولة. لأن كلا منها، ليست، بمفردها، الأكثرية. ولا وجود للدولة، أيضا، بدون الطوائف المعترف بها من الدولة، والمندمجة فيها" (مهدي، ص22). وفي موضع آخر يجادل مسرّة بأن الطائفة في المجتمعات المتعددة وغير المتجانسة هي وسيط ضروري بين الدولة والمواطن (مهدي، ص27).

إن تبني الديمقراطية التوافقية القائمة على مبدأ التمثيل الطائفي في لبنان قد ضمن لجميع الطوائف حق التمثيل والتواجد في الساحة السياسية، وأتاح لها فرصة المشاركة في إدارة الشأن السياسي وفق نظام المُحاصَّة، حيث نجد أن من يتولى منصب رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسيحيا، ومنصب رئيس الحكومة أن يكون مسلم سنّيا، ومنصب رئيس المجلس النيابي أن يكون مسلما شيعيا. وفي هذا حيلولة دون هيمنة أي طائفة على الطوائف الأخرى (https://goo.gl/Yd3cJ8). إن من أهم ميزات الديمقراطية التوافقية أنها تحل إشكالية الصراع على السلطة، وبذلك تقدم ضمانا لاستقرار المجتمع والدولة، بغض النظر عن بعض آثارها السلبية.

من جهة أخرى، تُقَدَّم الحالة اللبنانية نفسها، ضمن حالات عربية أخرى، كمثال عما يمكن أن تشكله الطائفية من تهديدات تطال أمن الدول والمجتمعات. وقبل ذلك، يجادل مارتيني ورفاقه أن الدراسات السابقة التي اطلعوا

عليها تذهب في جلها إلى سلبية الطائفية كظاهرة. فمنها ما يُشدِّد على أهمية دراسة الطائفية لفهم العلاقات المتوترة والضعيفة بين الدولة والمجتمع، أو انعدام الاستقرار الإقليمي. ومنها ما يَعتبر الطائفية، سواء كعامل رئيسي أو ثانوي، سببا لنشوء الصراعات الداخلية والإقليمية (مارتيني، كاي، واسّر، ص1). وبحسب ما أشار إليه فالي نصر "منذ حرب العراق، ظهر الصراع الطائفي بين الشيعة والسنة على شكل انقسام رئيسي في سياسة الشرق الأوسط.... فمن بلد إلى آخر، وعلى امتداد المنطقة، يعتبر الصراع الطائفي الخيط الذي يمر عبر كل أزمة، ليربطها جميعها في عقدة إستراتيجية مستعصية الحل" (مارتيني، كاي، واسّر، ص2). ويقول عامل مهدي "ما قرأت نصا حديثا في الطائفية إلا وكانت الحرب الأهلية حاضرة فيه، حاكمة منطقه" (مهدي، ص13). و بدأت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط لعام 2015 بتقييم مفاده أنه "لا يوجد مكان يكون العنف فيه أكثر مأساوية وزعزعة للاستقرار مما هو عليه في الصراع الطائفي من بيروت إلى بغداد" (مارتيني، كاي، واسّر، ص6).

للطائفية السياسية سلبيات وأخطار كثيرة يمكن استشفافها من الحالتين اللبنانية والعراقية. إذ يشير منصور مُعدل ورفاقه إلى أنه في 6 مارس 2011، تظاهر حوالي 8000 لبناني ضد الطائفية التي كانت المبدأ الحاكم لسياسة البلاد منذ تشكيل أول جمهوريتها في عام 1926. وادعى المتظاهرون أن هذا النظام يعيق التنمية ويولد الفساد ويرسخ القادة السياسيين غير الأكفاء. رافعين راية كتب عليها "الخبز، المعرفة، الحرية، ولا للطائفية السياسية". وهذه الانتقادات ليست جديدة في لبنان، فلطالما افترض المؤرخون أن الطائفية قوضت السياسة الوطنية والحكم (Moaddel et all, 2012, p3). ويزعم كليفلاند وبونتون أن الولاءات الطائفية قد أعاقت التنمية السياسية في لبنان وسمحت للروابط الأسرية والدينية بأن تسود على حساب العلاقات الوطنية، حيث سيطرت على السياسة عائلات راسخة استمدت قوتها من الإقطاع والوضع الاقتصادي وتقليد طويل في القيادة، ففي داخل كل دائرة انتخابية في البلاد، تلاعب زعيم سياسي (زعيم) من الأسرة الرائدة في المنطقة بالانتخابات، ووزع الامتيازات السياسية والمكافآت المالية من أجل الفوز (Moaddel et all, p3).

ويذهب علي فتوني إلى أن نظام الإمتيازات الطائفية في لبنان، الذي هو في الوقت نفسه نظام من الإمتيازات الإقتصادية والإجتماعية، يؤدي إلى تضارب المصالح السياسية والطائفية، وإلى الصراع على مستوى مجالس الإدارة، وبالتالي إلى تغليب المصالح الطائفية على حساب المصلحة العامة (فتوني، 2013، ص9). ويجادل أحمد بيضون بأن بلوغ الطائفية غايتها، سوف يُدخل النظام الطائفي في أزمات خطيرة، قد تؤدي إلى انهيار هذا النظام و الدخول في حالة فوضى عامة. (بيضون، 2015، ص36).

ويعارض مهدي عامل النظر إلى دور الدولة في لبنان على أنه "مؤسسي تحكيمي موازن"، بل يتساءل كيف يمكن للدولة أن تقيم بين الطوائف توازنا إن كانت الدولة نفسها حقلا للتنافس بينها؟ (مهدي، ص25). إن مأزق الدولة الطائفية في لبنان هو كيفية الجمع بين نقيضين: دور الحكم الموازن والحيادي وفوق الطوائف جميعها الذي يفترض أن لا يكون النظام طائفيا، وطائفية النظام الواقعة فعلا (مهدي، ص26). ويضيف مهدي مشكلة أخرى تتعلق بالتعارض بين مركزية الدولة والتعددية الطائفية. فتعدد الطوائف لا يقف عائقا أمام توحيد الدولة وتجانسها كدولة مركزية واحدة، وأمام توحيد المجتمع، فعلى سبيل المثال، يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية عدد من الطوائف أضعاف ما يوجد بلبنان، ومع ذلك تعد الأولى مجتمعا متجانسا، والثانية مجتمعا تعدديا وغير متجانس. إن الشرط الأساسي في أن تكون الدولة مركزية هو ألا تكون طائفية (مهدي، ص30). هناك حالة واحدة تكون فيها الدولة الطائفية دولة مركزية، هي إذا كانت دولة طائفة واحدة، وحينئذ تتحول إلى دولة عنصرية كإسرائيل (مهدي، ص31). يخلص مهدي إلى القول بأن "مشكلة لبنان تكمن في بنية نظامها السياسي الطائفي، الذي كان السبب في انفجار الحرب الأهلية، أو كان أحد الأسباب المباشرة لها" (مهدي، ص109).

عزمي بشارة يشير إلى أن إحدى مشكلات النظام الطائفي القائم في لبنان (وفي العراق كذلك)، الذي يتبنى الديمقراطية التوافقية، هي الصراع على كتابة وتفسير التاريخ، فكل طائفة تكتب تاريخا للبلد بشكل مختلف عن الأخرى، ومن المرجع أن ترتبط هذه الكتابة التاريخ بالأهداف السياسية لكل طائفة، مما يؤدي إلى اختلاف التصورات والرؤى نحو ماضي، حاضر، ومستقبل البلد (بشارة، 2018، ص92).

في العراق، يتم ربط انبعاث الطائفية السياسية ومظاهرها السلبية بالإحتلال الأمريكي منذ العام 2003. حيث أن محاولات إعادة بناء الدولة وتشكيل مؤسساتها واجهت العديد من التحديات، منها إقحام الطوائف في لعبة السياسة، ونشأة الصراع بينها حول أي طائفة سيكون لها النصيب الأكبر من السلطة؟ وأي طائفة ستكون المهيمنة؟ وأي سردية وطنية حول تاريخ البلد وحاضره ومستقبله ستكون لها الغلبة؟ (حسن، 2014، ص11). وقد كان لهذا الصراع أثر مزعزع للاستقرار، خاصة عندما تحول الصراع بين الطوائف إلى أعمال عنف، تمارسه جماعات تَدَّعي تمثيل طوائفها (مكي، ص130).

ويذهب عثمان أشرف إلى أن هناك تماهٍ بين الدولة والطائفة في العراق، فتتصرف الدولة وكأنها طائفة، وتتصرف الطائفة وكأنها دولة. وتُعبر سياسات التسوية الطائفية التي تتأسس عليها السلطة السياسية عن أزمة عميقة في شرعية الدولة، وتفضح عجزها عن تأسيس مجال سياسي حديث، حيث الدولة والسلطة حق عام، بغض النظر عن كل الإعتبارات الطائفية (عثمان، 2015، ص61). إن تسييس الطائفية والمراهنة على الطوائف في الحياة السياسية وفي بناء النظام السياسي العراقي هو تقويض لفكرة الهوية الجامعة، وتهديد لكيان الدولة ذاته، وذلك بالإستعاضة عنهما بهويات فرعية طائفية متصارعة حول لقب الطائفة المهيمنة. ونتيجة لذلك، ينتقل الصراع الطائفي من مجال السياسة إلى مجال المجتمع، ويصبح الأخير مسرحا لكل أنواع التمييز والإضطهاد الطائفي، الذي يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار المجتمع (السامرائي، ص48).

يمكن أن تكون الطائفية السياسية سببا وسبيلا للفساد، حيث يشير فنار حداد إلى أنه غالبا ما يتم اتهام الهويات الطائفية عند محاولة فهم الفساد والخلل الوظيفي الذي يعتري النظم السياسية لكل من العراق ولبنان (Haddad, 2020, p125). في هذا الصدد، تعتبر "المُحاصة" أو "المُحاصصة" إحدى آليات تجسيد النظام السياسي الطائفي، والتي يتم بمقتضاها تقاسم السلطة والثروة بين النخب السياسية الحاكمة والمتنفذة، مما يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري في كل مؤسسات الدولة، وتصبح الانتخابات لعبة لتقسيم الغنائم بين النخب السياسية الحاكمة بدلاً من أن تكون آلية التداول السلمي على السلطة، كما تؤدي إلى إلغاء التنافس بين القوى السياسية ضمن الطائفة الواحدة وانتقاله إلى تنافس بين الطوائف والإثنيات بدلا من تعزيز شعورها بالروابط والمصالح المشتركة بينها (https://bit.ly/2DQk5q9).

ويؤدي اقتسام السلطة والثروة والنفوذ عبر آلية المحاصة إلى تأجيل قيام الدولة الحديثة القائمة على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد وفئات المجتمع، والتساوي في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو العرق أو الإثنية. ويصبح توزيع القيم السلطوية والثروة داخل المجتمع خاضعا لقوة ونفوذ وتأثير كل طائفة مقارنة بباقي الطوائف الأخرى، وأي محاولة لمراجعة وتغيير الوضع القائم سوف يؤدي بالطوائف إلى الحشد والتعبئة الطائفية في حسم الصراعات الناشئة، والتي قد تتحول إلى حروب طائفية طاحنة تهدد المجتمع والدولة معا (غليون، 2012، ص15).

وإذا كان بالإمكان أن تتعدد وتنوع الهوية في نطاقها المجتمعي استنادا إلى اعتبارات دينية أو إثنية، فإن ذلك غير ممكن في عرف ومفهوم الدولة الحديثة، التي تقتضي هوية سياسية واحدة وموحدة لا تقبل التعدد أو التجزؤ، فهي دولة جميع المواطنين بلا استثناء أو تمييز، ومن هنا تغدو أي محاولة لمطابقة الهوية السياسية للدولة مع أحد الهويات المجتمعية بمثابة إعلان للدولة الطائفية التي تعمل على خلق وتأجيج الصراعات الطائفية السياسية والمجتمعية منها، وهذا يكون بالطبع على حساب استقرار الدولة والمجتمع معا (https://bit.ly/3fQfHF5).

تعمل الطائفية على إضعاف سلطة الدولة وسيادتها ووحدتها، وذلك عندما تتجزأ سلطة الدولة مُحاصصةً بين كيانات طائفية متعددة، أو يتم احتكارها لمصلحة طائفة واحدة على حساب الطوائف الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى اندلاع صراعات طائفية من أجل الحصول على السلطة والتمتع بمزاياها، وهذا يؤثر سلبا على سيادة الدولة داخليا، ويعرضها لخطر الأطماع والتدخلات الخارجية (https://goo.gl/Yd3cJ8).

كما تُعطِّل الطائفية السياسية مشروع إرساء ديمقراطية حقيقية، حيث تصبح المنافسة السياسية وآلياتها تتم وفق منطق طائفي مُحاصصي، تنتفي فيه القواعد المؤسسة والمسيرة للعملية السياسية الديمقراطية سواء من حيث

الوصول إلى السلطة أو من حيث التداول عليها أو من حيث المشاركة فيها، أو من حيث النزاهة والشفافية والحرية في الإختيار.

**4. إمكانية الحد من الآثار السلبية لتسييس الطائفية.**

يُستشف من بعض الأبحاث والدراسات التي عُنيت بدراسة ظاهرة الطائفية السياسية، خاصة التي اهتمت بالحالة اللبنانية، أنه لا يمكن الفكاك منها، خاصة بعدما توطدت أسسها في المجتمع وفي الدولة، وصارت لها تقاليد مجتمعية وسياسية ضابطة لسلوك الأفراد والجماعات (الطوائف) على حد سواء، وقد استغرقت عقودا من الزمن لتصل إلى هذا الوضع.

ففي عهد الإستقلال اكتمل الوجود المؤسسي للطوائف في كيانات سياسية لها استقلالها الذاتي المحكوم بأنظمتها الخاصة (مهدي، ص23). وأصبح هذا الإستقلال الذاتي للطوائف من التقاليد الثابتة والمتفق عليها في تاريخ لبنان الحديث، ومن المسلمات والثوابت التي يقوم عليها النظام السياسي. وفي هذا، كانت الدولة هي ضامنُ تسييسِ الطوائفِ وتحولها إلى كيانات سياسية تتصارع من أجل الهيمنة على السلطة والإستئثار بها (فتوني، ص8). وقد بلغ تسييسُ الطائفيةِ من الإمتداد والعمق حدا يصعب تجاوزه، إذ أصبحت أيديولوجيةَ الدولةِ نفسها، والإطارَ الذي يشعر ويُعبّر من خلاله الفرد عن وجوده السياسي. وأصبحت الطائفة بوضعيتها السياسية الراهنة، تتقدم على الدولة وتكون مرجعيتها ومصدر مشروعيتها، بل إنها تكاد تكون هي الدولة (قانصو ، ص177).

ويذهب مهدي إلى أن تبني النظام التوافقي هو بمثابة تأبيد للطائفية في لبنان، ذلك أنه "يقوم على فكرة أن المجتمع اللبناني تعددي، ومادام كذلك، فدولته كذلك، أي طائفية، وأي إضعاف للدولة هو إضعاف لدورها في الموازنة بين الطوائف، وبالتالي يختل التوازن وتحدث الحروب بين الطوائف. ونظرا لاستحالة تغلب طائفة على الباقي، فإن الحرب ستستمر، ويكون الحل بإعادة التوازن بين الطوائف إلى وضع ما قبل الحرب. أي لابد من العودة بالنظام السياسي إلى سابق عهده كأن شيئا لم يكن" (مهدي، ص32).

لكن ظاهرة الطائفية السياسية ليست ظاهرة أزلية، ولا هي ملازمة للعرب والشرقيين، فلها أسباب وعوامل أدت إلى نشأتها، وحتما هناك سبل لتجاوزها (بشارة، 2018، ص20). ويرتبط حل مشكلة الطائفية السياسية بالعامل السياسي في المقام الأول، وبباقي العوامل الأخرى في المقام الثاني. فخطر الطائفية السياسية ينبع من تسرب الطائفية المجتمعية (دينية أو اثنية أو عرقية ..) إلى مجال السياسة واشتباكها معها.

يقول عزمي بشارة: "لا نعتقد أن ثمّة حلا لمسألة الطائفية خارج الدولة والمواطنة الديمقراطية، ومفهومهما، سواء أقامت المواطنة على أساس التعددية الثقافية واللغوية والقومية، أو على أساس اندماجي. كانت الدولة هي الحلّ التاريخي للحروب الدينية في أوروبا، ولكن الانتماء العابر للطوائف يتضمن بُعدا هوياتيا، قوميا أو وطنيًا أو كليهما، وتحتاج المواطنة إلى هيمنة منظومة قِيَمية تشكل أساسا لها ولدستورها. وهو في الحالة العربية لا بد من أن يجمع بين القيم الإنسانية الكونية التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية والميراث التاريخي العربي الإسلامي. هذا هو التحدي" (بشارة، 2018، ص387).

يركز بشارة هنا على فكرة التناقض والتنافر القائم بين مفهوم الدولة الحديثة وظاهرة الطائفية. فقيام الأولى وتحققها على أرض الواقع لا يكون إلا بنفي والقضاء على الثانية. ومفهوم الدولة الحديثة يرتبط، بلا شك، بالديمقراطية وفق منظورها الغربي الليبرالي. وبالتالي فإن وصفة العلاج تبدأ حتما من دمقرطة الأنظمة السياسية الطائفية. وما يطرحه بشارة هنا، تتفق وتتقاطع معه العديد من الحلول التي قدمها باحثون آخرون تتعلق بضرورة إعادة بناء وتأسيس الدولة وفق مفهوم الديمقراطية وأسسها الغربية الليبرالية.

نجد على رأسها حيادية الدولة كمفهوم وكجهاز. فالأولى تعني أن الدولة في المخيال والوعي الجمعي لأفراد المجتمع، بكل أطيافهم وفئاتهم وانتماءاتهم، هي إطار للعيش المشترك، وهي سقف وخط أحمر لا يمكن تجاوزه أو تهديد وجوده وبقائه تحت أي ذريعة كانت. وتعني الثانية أن مؤسسات الدولة قد أنشأت لخدمة ورعاية مصالح جميع أفراد المجتمع بلا استثناء وبلا تمييز، تقف من الجميع مسافة متساوية، بحيث تكون متحررة من أي ارتهان أو تبعية لأي من أطياف المجتمع وفئاته، سواء من حيث الإنتماء لهذا الجهاز أو من حيث الخدمات التي تقدمها (صالح، 2016، ص389).

وتعتبر مسألة علمنة الدولة، أي تحييد الدين عن السياسة أحد الحلول الأساسية التي يطرحها بشارة للتخلص من الطائفية السياسية. ويَستخلِص ذلك من تجارب دول أوروبا الغربية التي خاضتها بعد انتهاء الحروب الدينية في القرن السابع عشر، حيث جرى تحجيم دور الدين ورجاله في السياسة، وتراجع تصنيف الأفراد والجماعات على أساس ديني أو اثني أو طائفي لصالح اندماجهم في دولة تقوم على المواطنة والهوية القومية الجامعة. وعليه، من الصعب إثارة طائفية سياسية على أساس الدين أو المذهب في دول مثل ألمانيا أو فرنسا أو بلجيكا المعاصرة (بشارة، 2018، ص48). غير أن تجربة فصل الدين عن الدولة ترتبط بسياق تاريخي خاص بأوروبا الغربية، لا يمكن استنساخها واستنباتها في بيئات اجتماعية ودينية أخرى تختلف بشكل كبير عنها، خاصة في المجتمعات الإسلامية، التي تقوم على فهم مغاير للدين عنه في المجتمعات المسيحية مثلا، فالدين والممارسة الدين لا يمكن فصلهما عن الحياة الإجتماعية، فضلا عن السياسية.

ويُعد اعتماد مبدأ المواطنة كأساس في نظام الحكم وسياساته ركيزة أساسية للقضاء على نظام المُحاصصة الطائفية. ويقتضي ذلك إنشاء مؤسسات سياسية وحقوقية توفر ضمانات تقمع التمييز على أساس الطائفة (بيضون، ص37). إن تجسيد المواطنة على أرض الواقع سوف يتيح لجميع أفراد المجتمع فرصة المشاركة والمساهمة في تكوين السلطة وفي إدارتها، وسوف يعزز من انتمائهم إلى عقيدة وطنية واحدة بدل الإنتماءات الطائفية الضيقة (قانصو، ص178).

يتيح النظام الديمقراطي كذلك إمكانية تنظيم المجتمع وترقية وسائل تواصله وتفاعله مع النظام الحاكم، ذلك ما تفعله وتضطلع به منظمات المجتمع المدني، التي تتأسس على اعتبارات وحاجيات مدنية أكثر منها طائفية، أملتها طبيعة الدولة المدنية الحديثة. في هذا الصدد، يدعوا مارتيني ورفاقه إلى ضرورة فتح المجال أمام انخراط منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية، باعتبارها قناة سلمية للتعبير عن المظالم ومناقشة التحديات في السياسات التي تتغاضى عنها الأجندات الطائفية. كما قد تساهم منظمات المجتمع المدني في تنشئة كوادر جديدة من القادة والنخب لا ترتبط بالولاءات الطائفية (مارتيني، كاي، واسّر، ص xi). ومثلهم يذهب أشرف عثمان إلى أن خروج الدولة العراقية، وربما العديد من الدول العربية، من مأزق الطائفية السياسية يرتبط برد الاعتبار إلى مؤسسات المجتمع المدني، وإلى دمقرطة العلاقات المجتمعية والفصل بين المجتمع المدني والسياسي للدولة (عثمان، ص62).

ويرتبط نجاح الحلول والخطوات التي تُتخذ على مستوى داخلي للحد من الطائفية السياسية في بلد ما بضرورة كف القوى الخارجية عن دعم الطائفية في هذا البلد، وفي بعض الحالات تستطيع هذه القوى (دولا أو منظمات دولية) ممارسة ضغوط على الدول والأنظمة السياسية الطائفية كي تتخلى عن طائفيتها، وأساليب الضغط كثيرة ومتنوعة، نذكر منها فقط على سبيل المثال، الحد من التمويل الأجنبي للقادة والأحزاب الطائفية (مارتيني، كاي، واسّر، ص X).

ويعمل التمكين لفضاء الحرية داخل الدولة على تنمية ثقافة الحوار والتسامح واحترام الغير بين مختلف فئات المجتمع وأطيافه، ويعمل على تنفيس الاحتقانات الطائفية إن وجدت. فعندما يجد أفراد المجتمع مقدار الحرية الذي يكفيهم ليعبروا عن أمالهم وطموحاتهم ومصالحهم الدنيوية سوف يدركون أنهم يتقاسمونها مع غيرهم، وسيعملون مع بعضهم البعض على تحقيقها. وهنا يمكن لوسائل الإعلام المحلية أن تلعب دورا مهما في الحد من تسييس الطائفية، فبدل التركيز على الإنقسام الطائفي، وعلى الأجندات والمظالم الطائفية لكل طائفة، وعلى الخلافات السياسية ذات الإهتمام الطائفي، يجب عليها التركيز على تغطية القضايا التي تتجاوز الاختلافات والخلافات الطائفية، مثل التحديات المرتبطة بالمياه، وجمع النفايات، وبطالة الشباب، والفجوات التعليمية، ... وكل ما يمكن أن يكون شأنا عاما يهم الجميع (مارتيني، كاي، واسّر، ص xi )

ويتطلب الحد من تسييس الطائفية كذلك عملا واشتغالا على مستوى البنى والمؤسسات والسلوكيات الإجتماعية، بغية وأد الطائفية في مهدها ومجالها الإجتماعي قبل أن تنتقل إلى مجال السياسة. في هذا الصدد ينبغي الإعتراف بالتعدد والإختلاف والعمل على مأسسته اجتماعيا، وعلى مد جسور التواصل والتسامح والإحترام المتبادل بين جميع أفراد المجتمع وأطيافه وفئاته (ربيع، ص131). إن الإنطلاق من هذا التصور عن مفهوم ومضمون الإختلاف لا شك أنه سيعزز من روابط الوحدة والتضامن والتكافل بين أفراد المجتمع، وسيعزز إدراكهم

ووعيهم بالتحديات الكبرى التي تواجههم كمجتمع لا كطوائف، وبالتالي فإن المصلحة العامة للمجتمع ككل ستتفوق على الأنانيات والمصالح الطائفية الضيقة.

وكما أن الطائفية محاصصة سياسية، فإنها محاصصة اقتصادية وتجارية كذلك، فبقدر النفوذ وحجم السلطة والمسؤولية التي تمتلكه طائفة ما يكون حظها من امتيازات النشاط الإقتصادي والثروة، وعليه فإن الطوائف المستفيدة سوف تدعم وبقوة النظام السياسي الطائفي القائم نظير ما تجنيه من ورائه. إن تغييرا جذريا في نمط تسيير النشاط الإقتصادي ضروري للحد من التأثير السلبي للطائفية على الإقتصاد وعلى المجتمع وعلى الدول ككل. فينبغي أولا: إعادة هيكلة الإقتصاد والنشاط الإقتصادي وفق قواعد ومفاهيم علم الإقتصاد، بحيث يدار الإقتصاد بالإقتصاد لا بالإعتبارات السياسية، طائفية كانت أم غير طائفية. وثانيا: إقرار وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في العمل والتشغيل والإستثمار بعيدا عن الإعتبارات الطائفية، الشيء الذي يؤدي إلى خلق منافسة حقيقية ترتفع معها جودة المنتوجات المقدمة، سلعا كانت أو خدمات. وثالثا: إعادة توزيع الثروة الوطنية على أساس عادل وفق معايير تثمين العمل والجهد المبذول من جهة، والإستحقاق والحاجة من جهة أخرى. والتنمية المتوازنة لمختلف المناطق والجهات، بغض النظر عن قاطنيها أو ساكنيها من أي الطوائف هم.

**خاتمة:**

انتهى بنا البحث في هذا الموضوع إلى استخلاص النتائج التالية:

1- إن تسييس الطائفية عبر نقلها من مجال المجتمع إلى مجال السياسة قد أدى إلى مأسسة الطائفية وتطييف الممارسة السياسية، وحَوَّل الطوائف إلى كيانات سياسية تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة والإستئثار بها. يُترجم ذلك نظام المحاصصة الذي تم تبنيه في العراق في العام 2005. وفي حالة لبنان تم ترسيم الطائفية كشكل للدولة وللحكم اعتبارا من اتفاق الطائف 1989.

2- أدى الفشل في بناء الدولة العربية الحديثة، معطوفا على التدخلات الخارجية، إلى فسح المجال أمام انتشار وتمدد الطائفية السياسية التي أفرزت مشاكل تتعلق بعدم الإستقرار الداخلي، وفي مقدمتها الإحتجاجات وأعمال العنف الطائفية، مثلما شهدته العراق في 2006-2007.

3- إن الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي حققته بعض النظم الطائفية (لبنان مثلا) يظل نسبيا ومؤقتا، ذلك أنها لم تقدم حلا نهائيا لمشكلة التنافس على السلطة، وتولي المناصب والمسؤوليات في الدولة، والتوزيع العادل للثروة على جميع أفراد المجتمع. بل إنها جعلت من الدولة رهينة الحسابات والتوازنات الطائفية، وعرضة للابتزاز المصلحي والإنتهازية سواء من الداخل، أو من الأطراف الخارجية التي تستغل ورقة الطائفية لتحقيق مصالحها في هذه الدولة، الشيء الذي يحد من قدرتها على مواجهة كل من التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء.

4- إمكانية الحد من الآثار السلبية لتسييس الطائفية تتمثل في ضرورة إعادة أو استكمال البناء المؤسساتي للدولة الحديثة، وفق مفهوم النظام الديمقراطي ومقتضياته القانونية والسياسية. ويتم تعضيد ذلك بالعمل على ترقية ثقافة الإختلاف والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه، واحترام التركيبات الإجتماعية على اختلافها وتنوعها واعتبارها مصدر غنى وثراء للمجتمع، بتربية وتنشئة أفراده على أن الآخر الذي ربما يختلف عنك في العقيدة والدين أو في العرق والجنس أو في اللون واللسان هو شريك لك في الوطن.

**قائمة المراجع:**

**أولا: الكتب.**

- ابن منظور. (1981). لسان العرب. تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي. القاهرة: دار المعارف.
- باحوط، جوزيف. (2016). تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة. لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

- بشارة، عزمي. (2018). الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة. (ط1)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حسن، حارث. (2014). الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء. لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم. تحقيق حسين بن عبد الله العمري. الجزء السابع. (ط1). دمشق: دار الفكر.
- السامرائي، سعيد. (1993). الطائفية في العراق: الواقع والحل. (ط1) لندن: مؤسسة الفجر.
- صالح، جلال الدين محمد. (2016). الطائفية الدينية: بواعثها، واقعها، مكافحتها. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- غليون برهان (2012)، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، (ط1)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غليون، برهان. (1990). نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة. (ط1). المركز الثقافي العربي.
- فتوني، علي عبد. (2013). تاريخ لبنان الطائفي، (ط1)، لبنان: دار الفارابي.
- الكيالي، عبد الوهاب. (د.ت). موسوعة السياسة، الجزء الثالث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط، (ط4)، مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- مارتيني جيفري، كاي داليا داسّا، واسّر بيكّا (محررون). (2019). مكافحة الطائفية في الشرق الأوسط، كاليفورنيا: مؤسسة RAND.
- مهدي، عامل. (2003). في الدولة الطائفية، (ط3)، لبنان: دار الفارابي.
- Haddad, Fanar. (2020). *Understanding 'Sectarianism': Sunni–Shi'a Relations in the Modern Arab World*. London: Hurst & Company.
- Robinson, Heather M. et all. (2018). *Sectarianism in the Middle East: implications for united states*. USA: RAND.

**ثانيا: الدوريات والملتقيات.**

- بشارة، عزمي. (2015). مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير. عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية. المجلد 3، (العدد 11).
- بشارة، عزمي. (2018). الطائفة والطائفية: من اللفظ ودلالته المتبدلة إلى المصطلح السوسيولوجي التحليلي. عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية. المجلد 6، (العدد 23).
- بيضون، أحمد. (2012-2013). مصطلحا "طائفة" و"طائفية": ترسيم لنسبهما الدلالي على نية المترجمين. بدايات. (العددان 3 و4).
- ربيع، هادي مشعان. (2017). أزمة العنف الطائفي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي 2003. مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد الثالث، (العدد 9).
- عثمان، أشرف. (2015). الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي: في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية. عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية. المجلد الثالث، (العدد 11).
- العوفي، أحمد سعد غازي. (2015). الهوية الشيعية في صيرورة سياسية: تطور مجال القوة وإعادة إنتاج الهوية الشيعية في السعودية. عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية. المجلد 3، (العدد 11).
- غليون، برهان. (2014). الطائفية في الصراعات العربية، قدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث في قضايا التحول الديمقراطي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- قانصو، وجيه. (2012). مخاطر الإنحراف الطائفي على الثورات العربية، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد الأول، (العدد الأول).
- مكي، لقاء. (2018). الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية. (العدد0).
- Boulhol, Pascal. (2002). Secta: de la ligne de conduite au groupe hétérodoxe, évolution sémantique jusqu'au début du Moyen. Revue de l'histoire des religions. tome 219, (N°1).
- Haddad, Fanar. (2017). Sectarianism and Its Discontents in the Study of the Middle East, Middle east Journal, volume 71, (N° 3).
- Hashemi, Nader. and Postel, Danny. (2017). Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East, The Review of Faith & International Affairs, volume 15, (N° 3).

**ثالثا: الرسائل والمذكرات.**

- بن يزة، يوسف. (2013). الدولة والطائفة في عصر العولمة: دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة "لبنان نموذجا". أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

**رابعا: المواقع الإلكترونية.**

- جاسم، فاخر، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة، 09-11-2013، https://bit.ly/2DQk5q9، تاريخ التصفح 2018/02/11.
- حامدي، امبارك، الطائفية في اللغة والإصطلاح: بحث في الجذور والمرتكزات وآفاق التجاوز، 2017/01/09، https://goo.gl/7q4BBd، تاريخ التصفح 2018/02/11.
- العادلي، حسين درويش، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية، 2012/03/19، https://bit.ly/3fQfHF5، تاريخ التصفح 2018/02/24.
- غليون، برهان، نقد مفهوم الطائفية، 2007/02/28، https://bit.ly/3inBbKU، تاريخ التصفح 2018/02/11.
- هوشاتي، بدر الدين، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، 2017/12/02، https://goo.gl/Yd3cJ8، تاريخ التصفح 2018/02/24.
- Baker, Joseph. "Christian Sectarianism, Fundamentalism, and Extremism", in Stephen, Brown and Ophir, Sefiha. (2018) Routledge Handbook of Deviance. New York: Routledge. https://bit.ly/3kqQJ2e, Browsing history 24/06/2020
- Hinnebusch, Raymond. The Sectarianization of The middle east : Transnational Identity Wars and Competitive Interference, 2016, https://bit.ly/3ajcBYR, Browsing history 24/06/2020
- Moaddel, Mansoor. et all, Sectarianism and Counter-Sectarianism in Lebanon, 2012, https://bit.ly/2XLUKVu, Browsing history 24/06/2020